

## وثيقة رقم 289:

### قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني<sup>289</sup> [مقتطفات]

15 كانون الأول/ ديسمبر 2010

إن الجمعية العامة،

(.....)

- 1- تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛
- 2- تعرب عن تقديرها للأمين العام لاستجابته السريعة وجهوده فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛
- 3- تعرب عن تقديرها أيضاً للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت، ولا تزال تقدم، المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛
- 4- تؤكد أهمية الأعمال التي يضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العام لكفالة إنشاء آلية لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة؛
- 5- تحث الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والأقليمية على أن تقدم، بأقصى ما يمكن من السرعة والسخاء، مساعدة اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية؛
- 6- ترحب، في هذا الصدد، باجتماعي لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين اللذين عقدا في نيويورك في 22 أيلول/ سبتمبر 2009 وفي 21 أيلول/ سبتمبر 2010 وبنتائج المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة الذي عقد في شرم الشيخ، مصر في 2 آذار/ مارس 2009 وتعهد فيه المانحون بتقديم حوالي 4.5 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني؛
- 7- تشير إلى المؤتمر الدولي للمانحين من أجل الدولة الفلسطينية الذي عقد في باريس في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2007 ومؤتمر برلين لدعم الأمن المدني الفلسطيني وسيادة القانون الذي عقد في 24 حزيران/ يونيو 2008 ومؤتمر الاستثمار الفلسطيني الذي عقد في بيت لحم في الفترة من 21 إلى 23 أيار/ مايو 2008 وفي 2 و3 حزيران/ يونيو 2010؛
- 8- تؤكد أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة؛

- 9- تهييب بالمانحين الذين لم يدفعوا بعد المبالغ التي تعهدوا بها لدعم الميزانية تحويل الأموال في أقرب وقت ممكن، وتشجع جميع المانحين على زيادة المساعدة التي تقدمها مباشرة للسلطة الفلسطينية وفقاً لبرنامجها الحكومي لتمكينها من إقامة دولة فلسطينية تتوافر فيها مقومات البقاء والازدهار، وتشدد على ضرورة تقاسم أعباء هذا الجهد بصورة عادلة بين المانحين، وتشجع المانحين على النظر في المواءمة بين دورات التمويل ودورة الميزانية الوطنية للسلطة الفلسطينية؛
- 10- تهييب بالمؤسسات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة تكثيف المساعدة التي تقدمها لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني، وفقاً للأولويات التي يحددها الجانب الفلسطيني؛
- 11- تعرب عن تقديرها لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتسلم بالدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة؛
- 12- تهييب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة والخدمات الملحة سعياً إلى تخفيف الحالة الإنسانية الصعبة التي يواجهها النساء والأطفال الفلسطينيون وأسرههم والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية المعنية وتطويرها؛
- 13- تؤكد الدور الذي تؤديه جميع آليات التمويل، بما فيها الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية التابعة للمفوضية الأوروبية والصندوق الاستئماني للبنك الدولي، في تقديم المساعدة مباشرة إلى الشعب الفلسطيني؛
- 14- تحث الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام صادرات المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط، بما يتفق مع القواعد التجارية المناسبة، وتنفيذ اتفاقات التجارة والتعاون القائمة تنفيذاً تاماً؛
- 15- تهييب بالجهات المانحة الدولية التعجيل بإيصال المساعدة التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة؛
- 16- تؤكد، في هذا السياق، أهمية كفالة حرية مرور المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني وحرية حركة الأشخاص والسلع؛
- 17- تؤكد أيضاً ضرورة تنفيذ كلا الطرفين بالكامل لاتفاق التنقل والعبور والمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بمعبر رفح، المبرم في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، بغية السماح بحرية التنقل للسكان المدنيين الفلسطينيين، وكذلك الواردات والصادرات، داخل قطاع غزة ومنه وإليه؛
- 18- تؤكد كذلك ضرورة ضمان أمن وسلامة العاملين في المجال الإنساني وأماكن العمل والمرافق والمعدات والمركبات والإمدادات وضرورة كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل آمن ودون عوائق وإيصال الإمدادات والمعدات لتمكينهم في أداء مهامهم بكفاءة في مساعدة السكان المدنيين المتضررين؛
- 19- تحث الجهات المانحة الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات غير الحكومية على أن تقدم إلى الشعب الفلسطيني بأسرع ما يمكن مساعدة اقتصادية ومساعدة إنسانية عاجلتين، وبخاصة في قطاع غزة، للتصدي لأثر الأزمة الحالية؛



- 20- تؤكد ضرورة مواصلة تنفيذ بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية المؤرخ 29 نيسان/ أبريل 1994 الوارد في المرفق الخامس للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في واشنطن العاصمة في 28 أيلول/ سبتمبر 1995، بما في ذلك ما يتعلق بالتحويل الكامل والفوري والمنظم لإيرادات الضرائب غير المباشرة المستحقة للفلسطينيين؛
- 21- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن:
- (أ) تقييم للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً؛
- (ب) تقييم للاحتياجات التي لم تلب بعد والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال؛
- 22- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند الفرعي المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

## وثيقة رقم 290:

### بيان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي وُزِعَ في الأمم المتحدة في نيويورك حول أنشطة الاستيطان الإسرائيلية<sup>290</sup>

17 كانون الأول/ ديسمبر 2010

تعرب مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء الوضع الحرج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للسياسات الإسرائيلية المستمرة وممارساتها غير القانونية. وفي هذا الصدد، تدين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بشدة استمرار أنشطة الاستيطان من جانب إسرائيل السلطة المحتلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية، والتي تمثل خرقاً لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في يوليو 2004.

وتؤكد مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي بأن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تقوض بشكل خطير الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين وتسريع عملية السلام. وتأسف المجموعة أن إسرائيل، كونها السلطة المحتلة، مستمرة في تنفيذ هذه التدابير غير القانونية في ازدياد صارخ لإجماع المجتمع الدولي حول دعوته إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي" المزعوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتدين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تكتيف إسرائيل للأنشطة الاستيطانية، وخاصة داخل وحول القدس الشرقية المحتلة، في تحد للمطالب العالمية المتكررة لوقف هذه الأعمال غير المشروعة.

وتدين مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً جميع التدابير الإسرائيلية غير القانونية الأخرى الهادفة إلى تغيير التركيبة الديموغرافية وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وترى أن هذه التدابير ليس لها صلاحية قانونية. كما تدين المجموعة في جملة أمور استمرار إسرائيل في بناء الجدار ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل وطرد العائلات